

لبنان» (الشرق الأوسط، ١١/٩/١٩٨٧).

وبعد جلسة الافتتاح، التي تحدث فيها، إضافة إلى الملك حسين، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، انتقل المؤتمر إلى عقد جلساته المغلقة. وقال وزير خارجية الأردن، الناطق الرسمي باسم المؤتمر، طاهر المصري: «إن الملك حسين أطلق على هذه القمة وصف قمة 'الوفاق والاتفاق'؛ وقسم المشاكل العربية إلى نوعين: أولهما يتعلق بالجانب المتصل بالنظام العربي والحفاظ عليه في إطار المؤسسات الإقليمية؛ والقسم الآخر يشمل النزاعات العربية مع الآخرين والعلاقات معهم، وهذا يتضمن النزاع العربي - الإسرائيلي، والعلاقات مع إيران... وحذر [الملك حسين] من استمرار حرب الخليج... وتحدث عن المؤتمر الدولي، وقال: علينا أن نضع ديناميكية جديدة للعمل العربي الموحد والسعي للمؤتمر الدولي للسلام، حيث أن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هما الأساس، لحضور جميع الأطراف، بما فيها منظمة التحرير» (المصدر نفسه).

وتوضح قراءة البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الاستثنائي أن المؤتمرين بحثوا في الموضوعات التالية: ١ - التضامن العربي؛ ٢ - حرب الخليج؛ ٣ - القضية الفلسطينية؛ ٤ - أزمة لبنان؛ ٥ - عودة مصر إلى الجامعة العربية.

وسوف نتناول، في السياق التالي، المواقف المطروحة من القضايا آنفة الذكر، وما توصل إليه المؤتمر حولها.

تضامن لايقاف الانهيار

أجمع السياسيون والمراقبون على أن الوضع العربي العام وصل إلى درجة من التفتت لم يعد ممكناً معها التحدث عن وجود أمة عربية، وصار «أهم شيء هو ظهور موقف عربي تتمكن فيه الأمة العربية من استرجاع وزنها ومصداقيتها واحترام العالم لها»، كما قال ياسر عرفات (وفا، تونس، ١٠/١١/١٩٨٧). وكان الملك الحسن الثاني صرح بأن «الزعماء العرب سيجدون أنفسهم أمام سؤال محدد هو: هل يقتضي البحث بالخلافات العربية - العربية، أو الخلافات العربية - الإيرانية؟» (أبو بكر الصديق الشريف، التضامن، العدد ٢٣٩،

في شيء يخجل أمام الجمع الذي قد يقف ضده ليمنعه من الاستمرار في مواقفه» (من مقابلة مع الرئيس مبارك، الأهرام، ٢٨/١٠/١٩٨٧). وبدأ أن إمكان فشل القمة «مخيف، لأنه... [يؤدي] إلى تكريس الأمر الواقع العربي في ظل انقسامات زعمائه وخلافاتهم... وتكريس الجمود في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية أو في لبنان... [وتكريس] مسار التحويل في الخليج» (عبد الوهاب بدرخان، النهار العربي والدولي، بيروت، العدد ٥٤٧، ٢٦/١٠ - ١١/١١/١٩٨٧، ص ١٩). وفي إطار العمل لتحاشي الفشل، تم «صرف النظر عن التقليد المتبع والمتمثل بانعقاد اجتماع وزراء خارجية يهدد للقمة... بحيث تكفل الأردن بأعداد أوراق عمل مفصلة شملت جملة الموضوعات التي بحثتها القمة» (عفاف زين، الحوادث، العدد ١٦١٩، ١٣/١١/١٩٨٧، ص ١٨).

مع ذلك، حدثت بعض الأمور التي جعلت المراقبين يتكهنون باحتمال فشل القمة، ومنها «كان اعتذار... الملك فهد بن عبد العزيز عن عدم الحضور شخصياً إلى المؤتمر... ورفض العقيد القذافي حضور مؤتمر القمة... [و] اعتذار الملك الحسن الثاني عن عدم حضور المؤتمر واندابه نجله الأمير محمد ليمثله... [و] الانقلاب الأبيض الذي تعرض له الرئيس التونسي بورقيبة» (نشأت التغلبي، المصدر نفسه، ص ١٥). إلا أن أهم هذه الأمور، وهو غياب الملك فهد، تم تجاوزه بإعلان، السعودية عن أن ولي العهد، الأمير عبدالله، «كان مفوضاً، تفويضاً كاملاً، وأنه مطلق الصلاحية في الموافقة على كل قرار يراه مناسباً، وفي رفض كل قرار يراه غير مناسب» (المصدر نفسه).

أخيراً، وفي الموعد المحدد، إفتتح الملك حسين مؤتمر القمة العربي الطارئ، وحدد، في كلمة الافتتاح، «خمسة أهداف رئيسية كخطة عمل أمام القمة»، وقال انها «معنية بضرورة اتخاذ القرار الحاسم لتوفير التضامن العربي على أسس راسخة، وكذلك معنية بضرورة اتخاذ القرار الذي يكفل الحفاظ على النظام العربي كله، من المحيط إلى الخليج... [وبحث] التصعيد الخطير في الحرب العراقية - الإيرانية، وتطورات الأزمة الشرق أوسطية، بما في ذلك القضية الفلسطينية وأزمة